البند 2 من جدول الأعمال: بصمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

الملخص:

سيساعد مجلس الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في توجيه الأمانة العامة في جهودها لتوسيع بصمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشكل استراتيجي وهادف في عقد جديد. تحدد هذه الورقة النقاط المرجعية والاعتبارات الرئيسية لتحديد البصمة المستقبلية لعضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وهو يتناول الضرورات الاستراتيجية والبصمة الحالية والسياق القطري وعوامل الخطر.

الإجراء المطلوب:

يحيط المجلس علما بالورقة ويستخدمها كمرجع لتوجيه مناقشاتهم.

مقدمة

في اتحاد فيدرالي و الذي نما بشكل عضوي على مدى سبعة عقود من الزمن، فإن القضية التي نواجهها حاليا هي كيف نحافظ على أهميتنا في العقد المقبل. وقد ذكر مجلس الإدارة أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يجب أن يستمر في الاضطلاع بصلاحيات عالمية. كما دعم مجلس الإدارة أيضًا التحول نحو عملية أكثر مرونة لتجديد العضوية، مع عمليات خروج وقبول أسرع. استمرارًا لتأملات مجلس الإدارة حول حالة العالم، تبحث هذه الجلسة في كيفية تكيف الاتحاد وتوسعه بطرق مهمة، وبطرق ستجهزنا لتلبية متطلبات المستقبل. تطرح هذه الورقة بعض الأسئلة المهمة للنظر في هذا الرابط من نحن، ومن نحن، وأين نحن، وكيف نحن.

من نحن؟

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) هو اتحاد. يعمل الاتحاد بشكل مختلف عن المنظمات غير الحكومية الدولية، أو التحالف العالمي، أو الامتياز. إنه "التقاء" منهجي بين كيانات متشابهة ولكن مستقلة تشترك في المهمة والقيم المشتركة والمعايير المتفق عليها. ويتم تجميعها معًا من خلال هياكل إدارة متفق عليها وأمانة محترفة تحافظ على المصلحة الجماعية على المستويين الإقليمي والعالمي. تخدم الأمانة الجمعيات الأعضاء (MAs) وولاياتها. فهو يضمن الرؤية المستمرة للعلامة التجارية العالمية ويدعم التسليم. فهو يجمع الأموال ويعيد توزيعها. وتعمل على تحسين القدرات على جميع المستويات من خلال التعلم والمشاركة.

هناك طرق مختلفة للانتماء أو المشاركة في الاتحاد. الشكل الأكثر استثمارًا هو العضوية. يدير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) نظام عضوية متدرج يلبي احتياجات المنظمات ذات الإعدادات والقدرات المختلفة؛ ويهدف ذلك إلى تحقيق التوازن بين الشمولية/المرونة والالتزام بمعايير العضوية الأساسية. نقطة الدخول الأولى للأعضاء هي من خلال فئة العضوية المنتسبة.1 عند تلبية كافة الأمور ذات الصلة

معايير العضوية، يتم اعتماد المنظمة في رابطة الأعضاء الكاملة (FMA). لا يمكن أن يكون هناك سوى اتحاد عضو واحد في أي بلد.

خارج نظام العضوية، يعمل الاتحاد بشكل من أشكال الانتساب يسمى الشركاء المتعاونين (CP). ويشير المصطلح إلى شراكة رسمية تقيمها الأمانة، في الأغلب، على المستوى الوطني أو الإقليمي. ويتم تطوير الشراكات والحفاظ عليها من قبل المكاتب الإقليمية. في البلدان التي يوجد بها اتفاقات ألفية، تكون الشراكات على المستوى الوطني بشكل افتراضي مجالًا للاتحادات الأعضاء. عندما لا يكون هناك شركاء متعاونون، تكون هذه في كثير من الأحيان، ولكن ليس دائمًا، الخطوة الأولى على سلم العضوية.

لمن نحن

لقد كان الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يدور دائمًا حول توفير الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR) لأولئك الأكثر تهميشًا في المجتمع، مع وضع النساء والفتيات في القلب.

عندما شرع الاتحاد في تطوير استراتيجيتنا الحالية، كانت إحدى الأولويات الرئيسية التي شجعها مجلس الإدارة هي تجاوز الحدود وإجراء محادثات صعبة. ونتيجة لذلك، أصبحت استراتيجية 2028 أكثر تعمدا في معالجة مسألة من الذي نخدمه. تتمحور رعاية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة حول الأشخاص، وتحديدًا الوصول إلى المهمشين والمستبعدين (مثل مجتمعات LGBTIQ+، والعاملين في مجال الجنس، والشباب على تنوعهم)، والمهاجرين، وأولئك الذين يعانون من الأزمات الإنسانية...

على الرغم من أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لم يتتبع هذه البيانات التنظيمية بعد، فمن المعروف أن الغالبية العظمى من جمعياتنا الأعضاء هي منظمات غير حكومية "مهنية" (وليست "مجتمعية") تُعرف في المقام الأول بأنها مقدمي رعاية صحية و/أو مدافعين عن حقوق الإنسان/النسوية. . ومع عملية "التجديد" (الدخول/الخروج) الأكثر سرعة، فإن السؤال هو ما إذا كان ينبغي لنا الاستمرار في البحث عن نفس النوع من الأعضاء أو

[1] يتطلب النظام من المنظمات الامتثال لخمس مجموعات من المعايير مع واحدة تتعلق بقائمة المراجعة الدستورية والحوكمة. تحتوي كل مجموعة على 20 فحصًا يجب إجراؤها حيث يجب قبول الامتثال لـ 80 ٪ منها في وقت المراجعة كعضو منتسب (AM).

بالأحرى الهدف المتعمد لقاعدة اتحادات أعضاء أكثر تنوعًا تتألف من المنظمات المهنية والمجتمعية (التي تقودها). في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي (باراجواي)، على سبيل المثال، ينتقلون مع شريك جديد يقوده العاملون في مجال الجنس. في منطقة أفريقيا (زيمبابوي) مع منظمة يقودها الشباب. وهذا يجلب بعض المزايا الواضحة ولكنه يجلب أيضًا مخاطر جديدة، وإذا أرادوا التقدم إلى العضوية الكاملة، فربما يؤدي ذلك إلى تعديل معايير الاعتماد.

أين نحن

يصف مصطلح البصمة الوجود الرسمي للاتحاد. يغطي المصطلح كلاً من العضوية والشراكات التعاونية. إن بصمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ليست ثابتة وكانت دائمًا في حالة تغير مستمر. منذ عام 1952، عندما شكلت ثماني منظمات لتنظيم الأسرة الاتحاد، كانت العضوية تتأرجح وتتدفق وفقًا للموارد والاحتياجات والأولويات الإستراتيجية. وفي السنوات العشرين الماضية، تراوح العدد الإجمالي للاتحادات الأعضاء من 147 في عام 2002 إلى 116 في عام 2024 (انظر الرسم البياني في الملحق 1). ويرجع الانخفاض الأخير جزئيًا إلى عملية المغادرة الجزئية وإعادة البناء في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، لا تزال البصمة كبيرة. من بين إجمالي 195 دولة رسمية تابعة للأمم المتحدة في العالم (بما في ذلك دولتان مراقبتان غير عضو)، يمتد البصمة الحالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى 150 دولة (اتحادات أعضاء في 115 دولة وشركاء متعاونين في 35 دولة).

وفقا لقائمة الانتساب للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، فقد خرج ما مجموعه 55 منظمة من الاتحاد منذ عام 2002، منها 52 جمعية اتحادية واثنتان كانتا اتحاديتين متنافستين. وفي الوقت نفسه انضمت 52 منظمة، أو كان عدد الأعضاء فيها 25 فقط). لقد غادروا لأسباب مختلفة. وكانت الاستقالة الأكثر شيوعاً (54%)، يليها الطرد (35%) وأخيراً إغلاق المنظمة (11%). وفي معظم البلدان تم استبدالهم بمجندين جدد. تشمل البلدان التي لم يعد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة موجودًا فيها أنغولا وغامبيا وإيران والعراق وميانمار وروسيا وتركيا وأوروغواي. العديد من هذه الدول معادية لأجندة الصحة الجنسية والإنجابية، ومن الصعب تحديد MA أو CP يمكنها العمل بأمان وحرية هنا - ناهيك عن تلك التي يمكنها تلبية معايير عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

ولا تزال هناك بعض البلدان التي لم يكن لها وجود للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في العقدين الماضيين. العديد من هذه الدول غنية جدًا وملاذات ضريبية، على سبيل المثال. أندورا، بروناي، الكويت، موناكو، عمان، تركس وكايكوس، دولة الفاتيكان، أو قطر. ولكن هناك أيضًا دول على الطرف الآخر من المقياس، مثل أذربيجان، وبيلاروسيا، والصومال، وتيمور الشرقية، وتركمانستان. لدى هذه البلدان احتياجات كبيرة لم تتم تلبيتها فيما يتعلق بالحصول على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف الجنسي والجنساني، وتجريم الإجهاض والأشخاص على أساس حياتهم الجنسية أو هويتهم الجنسية.

كيف نحن

تهدف استراتيجية 2028 إلى "تنمية" البصمة (الركيزة الاستراتيجية 4، المسار 2). ولا يتم تعريف النمو المتصور على أنه مجرد توسع في عدد المنظمات المضافة كأعضاء أعضاء أو أعضاء متعاونين. وبدلا من ذلك، يتم تعريف "النمو" على أنه إضافة تغذية للأفكار، والوصول السياسي، والقدرات، والتأثير، والدافع في شكل أنواع مختلفة من المنظمات، إذا كانت ذات صلة من الناحية الاستراتيجية.

يتم توظيف MAs اليوم بطريقة استباقية واستراتيجية. تشمل عوامل التوظيف الرئيسية المهمة التنظيمية، وعوامل الخطر، والاستدامة الذاتية، والقدرة على تلبية معايير العضوية. ولكن هذا يعني أن نوع الأعضاء ظل متجانسًا نسبيًا: منظمة غير حكومية وطنية رائدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في بلدهم، مع مخاطر منخفضة نسبيًا، وصيانة منخفضة، ومخرجات عالية. ومن بين المنظمات الوطنية الحالية البالغ عددها 116 منظمة المنتسبة أو الأعضاء الكاملين، 75 في المائة منها عبارة عن منظمات غير حكومية و25 في المائة منظمات عضوية. الغالبية العظمى من الأعضاء (89%) لديهم نقاط أو عيادات لتقديم الخدمات.

يختلف تركيز MAs ضمن نطاق واسع من الصحة الجنسية والإنجابية. يتم تحديد التركيز من خلال ست أولويات موضوعية محددة مسبقًا. جميع الأعضاء لديهم أولويات مواضيعية أولية وثانوية. تظهر البيانات أن الجمعيات الأعضاء لديها تركيز أساسي كبير (90٪) على الصحة الجنسية والإنجابية العامة بما في ذلك وسائل منع الحمل. وبالمقارنة، فإن سبعة بالمائة يعتبرون المناصرة محور التركيز الأساسي. الأولوية الثانوية العليا هي الشباب / التعليم المهني المستمر (34%)، يليها الدعوة (32%). خمسة أعضاء فقط لديهم تركيز محدد على الإجهاض ومن ثم كأولوية ثانوية فقط. هذا لا يعني أن المنظمات لا تعمل على الإجهاض أو الأولويات المواضيعية الأخرى، ولكنها لا تبرز بشكل بارز بما يكفي لاعتبارها "هويتها". ومع ذلك، فإن ثلث الاتحادات الأعضاء (32%) تعطي الأولوية لكل من الدعوة وتقديم الرعاية، مما يشير إلى حجمها وأهميتها الوطنية. اعترافًا بتجانس الاتحادات الأعضاء، كان هناك، في عام 2022، تغيير في معايير القبول التي تسمح بالنظر في أنواع التسجيل التنظيمي مثل الصناديق الاستئمانية غير الربحية والمؤسسات الاجتماعية.

ولا تختلف صورة الشركاء المتعاونين الوطنيين (الموجودين أساسًا في الأماكن التي لا يوجد فيها تقييم الألفية ويطمحون إلى أن يصبحوا واحدًا) بشكل كبير.

الأسئلة التوجيهية والاعتبارات الرئيسية

يستعد الاتحاد لاتخاذ الخطوات التالية نحو زيادة تواجده. بعد عقد من الآن، سيدفع الجيل القادم من القادة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى الأمام. ما نوع الاتحاد الذي سيقودونه. للمساعدة في توجيه الأمانة بهذه القرارات المحورية، نتطلع إلى المجلس لتقديم التوجيه والأفكار والحلول في مجالين محددين:

سري

نوع(أنواع) المنظمة

يهدف الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة تقليديًا إلى استقدام منظمة غير حكومية رائدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في كل بلد، مع تفضيل المنظمات الأكبر والأكثر تقليدية. في المستقبل، هل يجب أن نسعى بدلاً من ذلك إلى مجموعة أوسع من المنظمات في الاتحاد، مما قد يعني اختيار بعض المنظمات المجتمعية (مثل مجتمعالميم، والعاملات في مجال الجنس، والمنظمات التي يقودها الشباب). ما هي الإيجابيات والسلبيات وكيف يمكنك توجيه هذا القرار في بلد معين ؟

الإقدام على المخاطر

ما هي المخاطر التي يمكننا قبولها عند قبول أعضاء جدد ؟ لا تمتثل المنظمات المجتمعية الشعبية دائمًا للمعايير التنظيمية العالية التي نتمسك بها للمنظمات غير الحكومية التقليدية، وقد تتطلب المزيد من الإمساك باليد. من ناحية أخرى، يمكن أن يكونوا أكثر مرونة ومرونة في مناهجهم. كيف يمكننا تعديل الأنظمة لفتح عضويتنا ؟ هل نقدم معايير مختلفة لأنواع مختلفة من المنظمات، أم ستكون إدارتها معقدة ؟ وهل سيخاطر بتخفيف معايير القبول، التي كانت ضرورية للحفاظ على ثقة المانحين والوصول إلى جميع الموارد الهامة غير المقيدة ؟

العمل في بلدان معاكسة

في دول مثل روسيا أو إيران أو العراق، ثبت أنه من الصعب جدًا أو حتى من المستحيل العثور على اعضاء او متعاونيين. هذه ليست مجرد مسألة قدرتهم على تلبية معاييرنا. يتعلق الأمر في الغالب بالمخاطر العالية المرتبطة بأجندتنا المؤيدة للحقوق والشمولية. حتى في بلدان مثل أنغولا، التي ليست معادية للصحة الجنسية والإنجابية، لم يكن من الممكن جذب منظمة. بالنظر إلى النقاط المذكورة أعلاه، كيف يجب أن نتوسع في هذه السياقات ؟

الملحق

ملحق 1 العضوية 2002-2024

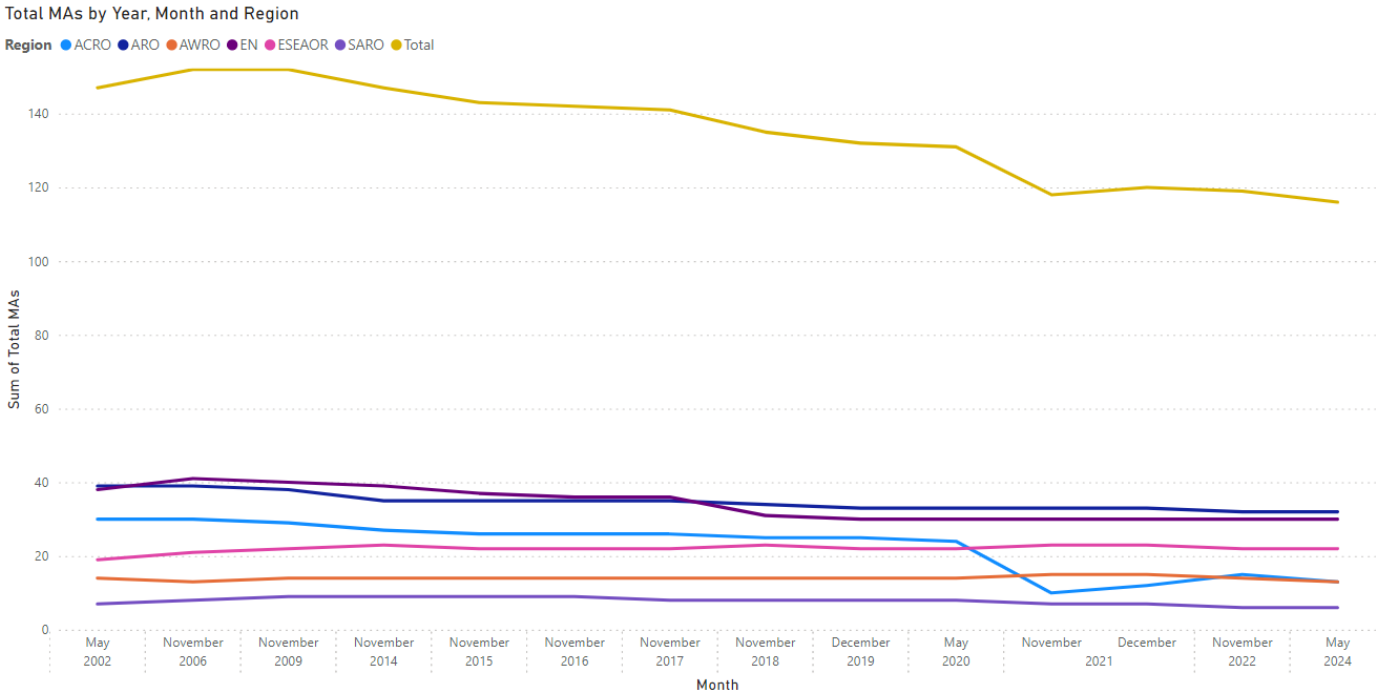

سري